تكامل الجهود الرسمية وغير الرسمية للوفاء بحقوق الطفل المصري

(تصور مقترح)

ورقة عمل مقدمة من

دكتور/ إبراهيم السعودي إبراهيم

مسئول الوحدة الفنية

بمشروع تحسين التعليم في الطفولة المبكرة

وزاره التربية والتعليم – مصر

مقدمة :

يلازم كل طفل قبل مولده ويصاحب نشأته مجموعة من الحاجات الأساسية التي تمثل حقوقاً جوهرية التي يجب أن يتمتع بها بما يضمن له البقاء والتمتع بصحة جيدة وحياة اجتماعية سوية تؤهله لنمو قدراته ومواهبه أملاً في مستقبل أفضل.

هذه الحقيقة اتفقت عليها الأديان السماوية وأقرتها ، ووضعت من أجلها العديد من الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية ، ليعمل كل فرد في كل مكان ، وإن اختلف الوطن وتنوعت الثقافات على اتخاذ الخطوات والإجراءات التي تكفل لكل طفل أن يتمتع بحقه في إشباع حاجاته الأساسية.

فالعجز أو التقصير في الوفاء بحقوق الطفل أو عدم تقديمها (الحقوق) في وقتها يؤدي بالطبع إلى فشل هذا الطفل لاحقاً في حياته بصفة عامة ومن ثم تخبطه على مستواه الشخصي وعلى مستوى القيام بدوره في المجتمع الأمر الذي يعوق استقرار المجتمع وتقدمه، ومن الممكن أن ينتج عن ذلك شخص منحرف مما يكلف المجتمع الكثير والكثير بعد ذلك إما في علاجه أو تجنب المخاطر التي تنتج عن سلوكياته، وحينئذ تتبدد جهود المجتمع.

فضلاً عن ذلك ، فالوفاء بحقوق الطفل من الأمور الهامة ليس للطفل وحده بل للمجتمع أيضا، فاستمرارية المجتمع مستمدة من استمرارية الأطفال فهم أساس استمراريته (المجتمع) وتقدمه ومعقد آماله ليس فقط على مستوى المحافظة على حياتهم (الأطفال) بل العمل على نمائهم بتلبية حاجاتهم الصحية والتربوية والثقافية والاجتماعية.

ولهذا لم تعد العناية بتربية الطفل قاصرة علي الأسرة أو المؤسسات التربوية وحدها " بل أصبحت تتوافر بصورة متزايدة في هذه الأيام من خلال مزيج من الخدمات الرسمية وغير الرسمية التي تقدمها الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية" (١).

القضية التي يعالجها التصور المقترح :

لقد استقر الرأي علي أن التنمية الشاملة ما زالت تمثل التحدي الأساسي للمجتمعات ولا سيما في الدول النامية ، وأن تحقيقها ليس مسئولية الدولة وحدها وإنما هو مشاركة بين المواطنين والدولة ومنظمات المجتمع المدني الواعية التي تؤدي دوراً هاماً وفعالاً في تحقيق تلك التنمية للنهوض بالمجتمعات(٢).

حيث يعكس الوفاء بحقوق الطفل مدى تحمل الجميع للمسئولية الملقاة على عاتقهم ومن ثم العمل على الوفاء بها، تلك المسئولية تمثل جوهر الفلسفة التي تقوم عليها وظيفة تلك الجهات كما يعكس القيام بها (المسئولية) التزاماً تربوياً وأسرياً ودينياً ووطنياً وإنسانياً نابعاً من عقيدتنا وقيمنا الاجتماعية وتراثنا ومبادئنا واستجابة لتطلعاتنا للمستقبل.

وقد أوضحت بعض الدراسات السابقة (٣) " وجود تعثر في التواصل والتنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالطفل، للافتقار إلى التخطيط ووجود آليات تضمن تفعيل التعاون بين جميع المعنيين بالطفل المصري ، إضافة إلي وجود قصور في دور وسائل الإعلام ومراكز البحث العلمي في دعم العمل التطوعي ، كما تتعدد وتختلف القوانين التي تعمل من خلالها منظمات المجتمع المدني ، بمعنى أنه لا يوجد قانون أو نظام تشريعي موحد يجمع بين هذه المنظمات في إطار ما تنتمي إليه وهو المجتمع المدني مع احتفاظ كل منظمة بأهدافها وتوجهاتها ، فمنها (المنظمات) ما يعمل من خلال : قانون مصري (قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية) ، ومنها ما يعمل من خلال اتفاقيات دولية ، أو بروتوكولات تعاون ،

الأمر الذي يسبب إهداراً تربوياً واجتماعياً وتعثراً في التواصل والتنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالطفل المصري .

وتطرح القضية السابقة التساؤل الرئيس التالي :

كيف يمكن طرح تصور مستقبلي مقترح لإحداث التكامل بين الجهود الرسمية وغير الرسمية للوفاء بحقوق الطفل المصري؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

١- ما أهم الحلول المطروحة للمشكلات التي قد تعوق تلبية حاجات الطفل الأساسية وحماية حقوقه وتحقيق رفاهيته الإنسانية ؟ .

٢- ما أهم آليات تفعيل تكامل الجهود بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لتنمية الخطط والبرامج الموجهة للوفاء بحقوق الطفل المصري ؟.

منطلقات التصور :

ينطلق التصور التربوي المقترح من المعطيات التالية :

١- هناك جهد يبذل ولكن في مسارات مختلفة فللدولة جهود ولمنظمات المجتمع المدني المعنية بالطفل جهود وكذا القطاع الخاص وما زال الطفل يفتقر إلى الكثير من حقوقه ، ومهما عظم الدور أو الجهد الذي تقوم به الدولة أو تشارك به الجهات غير الرسمية منفردة كل جهة بنفسها لن نستطيع الوفاء بحقوق الأطفال.

٢- أن منظمات المجتمع المدني تنتظر دور من الحكومة بأجهزتها المختلفة، وكذا أجهزة الحكومة الرسمية تنتظر دور من منظمات المجتمع المدني أكثر مما هي عليه الآن.

٣- في ظل الظروف الاقتصادية وما تعانيه مصر حالياً من مشكلة النمو السريع للسكان وصعوبة معادلة الموارد والخدمات لمواجهة هذه الزيادة، بات واضحاً صعوبة قيام الدولة وحدها بالوفاء بحاجات أفرادها ، وهو ما قد يعبر عنه البعض أحياناً بتراجع دور الدولة.

لذا تصبح مسئولية الوفاء بحقوق الطفل مسئولية مشتركة بين الجهات الرسمية وغير الرسمية تقوم بها الدولة وكل من له علاقة مباشرة بالطفل دون تقديم أو تأخير طرف على آخر بل الجميع في وقت واحد من خلال موقع كل فرد ودوره وواجبه تجاه قضايا الطفولة، ومن هنا جاءت فكرة إعداد هذا التصور لتكامل الجهود من أجل الوفاء بحقوق الطفل المصرى.

أهداف التصور المقترح :

يهدف التصور المقترح - بوجه عام- إلى : إعادة النظر في الوضع الحالي لطبيعة التعاون بين الجهات الرسمية (ممثلة في : الوزارات والهيئات والقطاعات الحكومية) والجهات غير الرسمية (ممثلة في : المجتمع المدني بمكوناته المختلفة ، القطاع الخاص) المعنية بالطفولة ، بما يساعد على استثمار الجهود وتكاملها وتجنب الإهدار في الوقت والجهد من أجل الوفاء بحقوق الطفل المصري.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

١- وضع حلول مناسبة للمشكلات التي قد تعوق تلبية حاجات الطفل الأساسية وحماية حقوقه وتحقيق رفاهيته.

٢- إنشاء هيئة وطنية عليا تمثل مظلة شرعية تعمل على تفعيل التكامل بين الجهات الرسمية وغير الرسمية لتنصب جميع الجهود في خطط التنمية الموجهة للطفل المصري.

آليات الوفاء بحقوق الطفل:

قبل أن يتناول التصور المقترح السياسات المناسبة لإحداث التكامل بين الجهات الرسمية وغير الرسمية، يضع (التصور) مجموعة من الآليات التي يجب الإلمام بها والعمل من خلالها، متمثلة تلك الآليات في :

- تحديد المراحل التي يجب أن تمر بها عملية الوفاء بحقوق الطفل.
- الاعتبارات التي يجب مراعاتها والأخذ بها عند العمل على الوفاء بحقوق الطفل، وذلك على النحو التالى:

أ - مراحل الوفاء بحقوق الطفل ، وذلك من خلال :

- توفير المعلومات التي توضح الاستثمارات التي تقدمها الدولة في مجال رعاية وتنمية الطفولة ، ومن ثم تحديد الاحتياجات التي تتطلب الوفاء بها.
- توفر الوسيط ، فالطفل يحتاج إلى وسيط يقوم بتلبية حقوقه المختلفة، هذا الوسيط يتمثل في كل من له صلة بالطفل كالأسرة والمؤسسات التربوية ودور العبادة ووسائل الإعلام وجميع الأجهزة الرسمية المعنية بالطفل والمجتمع المدني بمكوناته المختلفة وكذا القطاع الخاص، فالمسئولية مشتركة بين الجميع.
- تحديد طرق وآليات التعاون الفعال بين جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية من أجل الوفاء بحقوق الأطفال.
- تحديد الأدوار والوظائف التي يجب أن يقوم بها كل من له علاقة بالطفل لتوظيف ما يمتلكه من قدرات يمكن أن يساهم من خلالها في الوفاء بحقوق الطفل.
- توصيف الجهود المطلوب تحقيقها سواء كانت: (برامج ، أنشطة ، مشروعات ، دعم مادي، إنشاءات ، ندوات ، مؤتمرات ، ورش عمل وغيرها).

ب- اعتبارات الوفاء بحقوق الطفل ، وتبدو متمثلة في :

- الإيمان الكامل بأهمية تلبية حقوق الطفل وعدم تجزئتها "والسعي على الوفاء بها بصورة متساوية ومتكاملة مع بعضها ولجميع الأطفال في الريف والحضر وكذا المناطق العشوائية وعدم قصرها على بعض الأطفال دون الباقي أو تمتع بعض المناطق الجغرافية دون الأخرى" (٤) ، فقد أوضحت الدراسات العلمية أن أكثر البرامج فاعلية ونجاحاً هي تلك البرامج التي تخلط كلاً من الصحة والتعليم والتغذية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأن الأطفال ينتفعون من هذه التداخلات بين الحاجات أكثر من الكبار(٥).
- وجود شراكة حقيقية تجمع بين الحكومة والمجتمع المدني بمكوناته المختلفة والقطاع الخاص، من أجل تحقيق تعاون مشترك يسير في قنواته الحقيقة للوفاء بحقوق الطفل.

- تعبئة الموارد المالية اللازمة بما يضمن لكل طفل بداية جديدة في الحياة وفق متطلبات نموه المختلفة، باعتبار أن ذلك يشكل الخطوة الأساسية لضمان الوفاء بحقوق الطفل.

- وضع سياسة وطنية متعددة القطاعات للقيام بمراجعة منتظمة لطبيعة سير العمل الموجه نحو الوفاء بحقوق الطفل ومراقبة البرامج المخصصة لذلك والاطلاع على النتائج والتغلب على ما قد يحدث من معوقات، مع التنويه إلى أن التعهد بالتزامات جديدة لن يتم بطريقة إيجابية إلا بعد إجراء تقييم صادق قائم على النقد الذاتي للسنوات السابقة ما تم فيها من وعود وما نفذ منها بالفعل.

- الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية والمحلية الخاصة بحقوق الطفل، مع القيام بمراجعة شاملة لجميع التشريعات لرصد ما يطرأ من مستحدثات على المستوى العالمي والوطني (٦) .

- التعامل مع الطفل من خلال الفهم الجيد للمرحلة التي يعيش فيها ومتطلبات النمو الخاصة بها حتى يتم "تحديد مواطن المسئولية والمساءلة لضمان حصول كل طفل على أفضل بداية ممكنة في الحياة باعتبار أن هذه البداية مطلباً أساسياً وجوهرياً للنمو الطبيعي والتطور الصحي خلال سنوات الطفل(٧).

- مراعاة الفروق الفردية بين الأطفال عند الوفاء بحقوقهم الأساسية، فالأطفال يختلفون فيما بينهم في مستويات النمو والقدرات والاستعدادات وكذا الظروف الاجتماعية والبيئية.

- إتاحة الفرصة للأطفال للمشاركة والاستماع إليهم في اتخاذ القرارات على جميع المستويات، وكذا في "التخطيط لجميع الأمور التي ترتبط بحقوقهم، ليس من قبيل أنهم أقدر على تحديد احتياجاتهم، بل كذلك لأنه ليس في وسعنا أن نخطط لعالم جدير بالأطفال دون أن نستمع بحرص إليهم ونراعي مشاعرهم، وإذا كتب للأطفال أن يكون لهم صوت فإنهم في حاجة أيضاً إلى الحصول على معلومات صحيحة ومفهومة في آن واحد وتتناسب مع مرحلة تطورهم الفكري(٨).

- التأكيد على المنهج الحقوقي بمعنى أن حاجات الطفل ومتطلبات نموه حق مكفول لجميع الأطفال وليست مجرد مطالب يفتقر إليها الطفل من عدمه يكون فيها متلقياً سلبياً، بل حق

يجب أن يلبى إليه بالصورة والطريقة التي تناسبه، وفق التزامات يقرها الجميع ساسة ومتخصصون (٩) ، مع معاقبة الانتهاكات التي قد تحدث تجاه الوفاء بحقوق الطفل الأساسية.

السياسات التربوية المقترحة لتحقيق أهداف التصور :

تعد سياسة تربية طفل ما قبل المدرسة ، (وليدة) الأهداف التربوية (العامة) لهذه التربية ، وهذه الأهداف العامة هي الأخرى (وليدة) فلسفة تربية هذا الطفل المنبثقة من فلسفة النظام المجتمعي العام ، وعلى هذا فإن الأهداف التربوية العامة لتربية الطفل هي التي تحدد سياسة تربيته والتي تنتهجها مؤسسات تربية الطفل فكرا وتطبيقا.

كما أن السياسة التربوية لتربية الطفل ، تمثل القواعد التي تسترشد بها مؤسسات تربية الطفل في تحقيق الأهداف التربوية (الخاصة) على المستوى الإجرائي ، " فالسياسة التربوية هي الخطوة التالية بعد تحديد الأهداف التربوية من بين الأهداف التربوية العامة ، ونقل هذه الأهداف العامة إلى مستوى آخر يمكن أن نسميه الأغراض الخاصة أو الأهداف الإجرائية ليكون أكثر تحديدا "(١٠)٠

فالعلاقة وثيقة الصلة بين فلسفة تربية طفل ما قبل المدرسة وقيمتها واختياراتها الإنسانية ، وأهدافها التربوية العامة ، وسياساتها التربوية التي توجه العمل التربوي نحو تحقيق هذه الأهداف التربوية ، عبر برامج الأنشطة والممارسات الإجرائية في مؤسسات تربية الطفل في إطار ثقافة المجتمع ، وهذه العلاقات المتبادلة والمتداخلة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لجميع المساهمين والمشاركين في تربية الطفل ، وخاصة " واضعي السياسة التربوية ومخططي التعليم ، حيث توفر وتتيح ـ هذه العلاقات ـ عدد من البدائل المناسبة أمامهم للاسترشاد بها في توجيه اتخاذ قراراتهم ، وتعميق وعى الرأي العام بأهمية تربية طفل ما قبل المدرسة ، عندما تتم في مؤسسات تربوية / اجتماعية متخصصة شأنها في ذلك شأن المراحل التعليمية اللاحقة " (١١)٠

وفي ضوء الواقع الحالي لطبيعة التعاون بين الجهات الرسمية وغير الرسمية نحو الوفاء بحقوق الطفل، وما كشفت عنه بعض الدراسات السابقة، وكذا أهمية الوفاء بحقوق

الطفل، يقترح التصور الحالي مجموعة من السياسات التي تساعد على تفعيل التعاون وتحقق أكبر استفادة ممكنة للنهوض بالطفل المصري في إطار عمل تعاوني منظم وممنهج، ويمكن بيان تلك السياسات في المحاور التالية :

المحور الأول : تعاون منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض، وكذا تعاونها مع الأحزاب والنقابات وأجهزة الحكومة الرسمية، وذلك من خلال الآتي:

١- إنشاء هيئة وطنية عليا :

من الواضح وجود الكثير من المؤسسات المعنية بالطفل المصري ما بين جهات حكومية ومنظمات مجتمع مدني وبعض جهات القطاع الخاص ، إلا أن المنتج النهائي من جهود هذه الجهات لا يكفي للوفاء بحقوق الطفل ، وذلك نظراً لغياب التخطيط والتنسيق بين جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تكرار الأنشطة وما قد ينتج عنه من إهدار للجهود مع إغفال جوانب كثيرة وفئات متعددة من الأطفال تحتاج إلى الوفاء بحقوقها.

الأمر الذي يتطلب إعادة النظر فيما تقدمه هذه الجهات من خدمات – كماً وكيفاً- من حيث مناسبتها لخصائص نمو الطفل وتجنب التكرار وإهدار الجهود ، وذلك من خلال وجود هيئة وطنية عليا تجمع وتنسق بين جميع الجهات وتضمن استفادة جميع الأطفال من هذه الجهود.

يتم إنشاء هذه الهيئة من خلال الخطوات التالية :

أ- **تنشأ بداية كهيئة عليا**(١) (يطلق عليها الهيئة العليا لشئون المجتمع المدني) تتبع مباشرة رئاسة مجلس الوزراء وداخل هذه الهيئة مكاتب معنية بالتنسيق مع مكونات المجتمع المدني المختلفة وكذا القطاع الخاص وأجهزة الدولة الرسمية داخل الوزارات والمحافظات المختلفة، ويتبعها داخل كل وزارة ومحافظة إدارة مركزية أو إدارات مناظرة لشئون المجتمع المدني.

(١)- أنظر ملحق رقم (١) شكل توضيحي للهيكل التنظيمي المقترح للهيئة الوطنية العليا.

تتولى هذه الهيئة تنفيذ المهام التالية:

- تحديد وتوصيف حاجات الطفل ومتطلبات نموه مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأطفال المعاقين والموهوبين ، والأطفال اليتامى والمحرومين من الرعاية الأسرية وأطفال الشوارع والأسر المفككة، وكذا تحديد المعوقات والتحديات التي قد تعوق الوفاء بحقوق الطفل.
- إدارة وضبط عملية المشاركة المجتمعية واستمرارية تفعيلها كوسيلة هامة للوفاء بحقوق الطفل.
- ابتكار وتصميم آليات للتنسيق بين جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية على المستوى المحلي والعالمي.
- بناء قدرات المتطوعين والعاملين بمنظمات المجتمع المدني.
- استثمار وتوظيف الجهود المختلفة في مساراتها الطبيعية لخدمة قضايا التنمية في مصر.
- تفعيل أداء منظمات المجتمع المدني من خلال تلبية احتياجاتها على مستوى التدريب والتمويل والقوى البشرية والتنظيمية.
- توفير آليات عمل جديدة تضمن مشاركة القطاع الخاص للدولة من أجل تلبية حاجات أفرادها خاصة الأطفال.
- تكوين قاعدة عريضة من المتطوعين تثري العمل التنموي وفق قدرات المتطوعين وميولهم المختلفة.
- توفير المتابعة والتقييم للأنشطة والبرامج المستخدمة تجاه قضايا الطفولة.
- إعداد الخطط ورسم السياسات والاستراتيجيات والتشريعات اللازمة لضبط العمل وإخراجه بصورة جيدة.
- توجيه رجال الأعمال ليوفقوا بين حقهم في الكسب والقيام بمسؤولياتهم التنموية تجاه النهوض بالطفولة.

ب- تتحول هذه الهيئة في مرحلة انتقالية إلى وزارة معنية بالتنسيق والتخطيط (يطلق عليها وزارة شئون المجتمع المدني) [٢]، لا يأخذ العمل داخلها (الوزارة) الطابع الحكومي ، وإنما تتميز بالمرونة والقدرة على توظيف الجهود وتحقيق أكبر استفادة ممكنة من تكامل الجهود بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، تمتلك (الوزارة) العديد من الإدارات والقطاعات التي تنسق من خلالها مع المحافظات والوزارات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بمكوناته المختلفة، كما تمتلك خريطة حقيقية للمتطلبات التنموية للمجتمع وأفراده ، وكذا رؤية كاملة لقدرة المجتمع المدني والقطاع الخاص وما يمكن أن يقدماه من جهد تعمل الوزارة على استثماره (الجهد) في النهوض بقطاعات المجتمع المختلفة.

٢- إعداد خريطة لحقوق الطفل المصري واحتياجاته :

تأتي الخطوة التالية للوفاء بحقوق الطفل في ضوء تكامل الجهود بين الجهات الرسمية وغير الرسمية، متمثلة في تصميم خريطة بحثية تحتوي على حقوق الطفل-كماً وكيفاً- وفق متطلبات نموه المختلفة[٣].

من خلال توفير البيانات والمعلومات التي تعكس الواقع الحقيقي للطفل المصري، وعرض تلك الحقوق والاحتياجات على المجتمع المدني والقطاع الخاص وأجهزة الدولة الرسمية عن طريق (الهيئة العليا/الوزارة) التي تنسق وتفعل التعاون بين جميع الأطراف المعنية بالطفل، وكل جهة تحدد وفق رؤيتها وأهدافها وقدراتها المساحة التي تتعامل من خلالها، إما أن تكمل النقص في دور الدولة أو تعمل على توصيل الجهد إلى مناطق لا تصل إليها الجهود.

مع ضمان استمرارية الدعم الإعلامي ومساندة الجامعات ومراكز البحث العلمي ودور العبادة في حشد المجتمع المحلي وتنمية الوعي فضلاً عن مشاركتهم بأدوارهم الطبيعية في

(٢) - أنظر ملحق رقم (٢) شكل توضيحي للهيكل التنظيمي المقترح لوزارة شئون المجتمع المدني.
(٣)- أنظر ملحق رقم (٣، ٤) نموذج مقترح لمشروع وخطته في ضوء الخريطة البحثية للوفاء بحقوق الطفل من خلال تحديد الأدوار وتكامل الجهود.

إعداد البحوث ونشر ثقافة العمل التطوعي والوعي بأهمية التعاون نحو هدف قومي واحد وهو: (الوفاء بحقوق الطفل المصري).

المحور الثاني: توجه القطاع الخاص نحو التعاون مع المجتمع المدني وأجهزة الدولة الرسمية للوفاء بحقوق الطفل، ويتم ذلك من خلال الآتي:

- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مؤسسات وجمعيات أهلية يعبر من خلالها عن مشاركته في قضايا التنمية.
- تشجيع العاملين بالشركات والمصانع على التطوع ومشاركة القطاعات الأخرى في أعمال تنموية.
- أن تعمل منظمات المجتمع المدني المعنية بالطفولة على ضم مجموعة من رجال الأعمال وتمثيلهم في مجالس الإدارة أو في شكل مجالس استشارية تجود العمل داخل المنظمات وتطور علاقة المنظمات بالقطاع الخاص.
- اهتمام الدولة بالقطاع الخاص النشط في مجال العمل التطوعي في صورة مجموعة من الحوافز التي تشجع رجال الأعمال على تحمل المسئولية الاجتماعية ، وذلك من خلال:

• توفير الحافز السياسي والمساندة والدعم لمن يشارك في التنمية من القطاع الخاص.

• تحسين صورة القطاع الخاص النشط داخل المجتمع.

• تخفيض جزء من الضرائب.

• توفير كافة التسهيلات الروتينية وتقليل البيروقراطية والتدخل في شئون القطاع الخاص.

• توفير التقدير الأدبي والمعنوي في المحافل والمؤتمرات الدولية والمحلية.

• السماح للقطاع الخاص للمشاركة في رسم الخطط ووضع الاستراتيجيات التنموية.

المحور الثالث : توظيف جهود وخبرات المتطوعين نحو الوفاء بحقوق الطفل، وذلك من خلال الآتي:

- **وضع سياسات وبرامج (من قبل القطاعات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالطفولة) تعمل على استقطاب المتطوعين لما يملكونه من إسهامات قيمة بالنسبة للنهوض بالمجتمع.**
- **الاستفادة من التجارب العالمية والمحلية الناجحة في جذب المتطوعين واستثمار جهودهم.**
- **توفير بيانات عن المتطوعين والجهود التي من الممكن القيام بها والقضايا التي يؤمنون بها، حتى تساعد هذه البيانات صانعي القرار وراسمي السياسات في اتخاذ التدابير والآليات المناسبة لاستثمار جهود هذا القطاع.**
- **إعداد مراكز للتطوع على المستوى الوطني والمحلي تساعد على تعبئة الأفراد والالتحاق بالأنشطة المناسبة لهم.**
- **توفير إدارات أو أقسام داخل الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتعامل مع المتطوعين.**
- **توفير التحفيز بصوره المختلفة للمشاركين في الجهود التطوعية لضمان استمراريتهم وتشجيع الآخرين على المشاركة.**

المحور الرابع : مساندة المؤسسات الإعلامية والتربوية للجهات الرسمية وغير الرسمية للوفاء بحقوق الطفل، وذلك من خلال الآتي:

بالنسبة لمؤسسات الإعلام:

- **العمل على تقوية نسيج العمل الإنساني وترسيخ قيم المواطنة.**
- **نشر وتعزيز ثقافة العمل التطوعي في مجال النهوض بالطفولة.**

- تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني على مشاركة أجهزة الدولة الرسمية في العمل على الوفاء بحقوق الطفل.
- الإعلان عن منتجات القطاع الخاص المشارك في عملية التنمية بأسعار مخفضة.
- دفع المواطنين إلى المشاركة في عمليات التنمية من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني بالجهد أو بالمال.
- نشر التجارب التطوعية الناجحة وأثرها الإيجابي نحو الوفاء بحقوق الطفل.

بالنسبة للأسرة:

تربية الطفل وتنشئته على:

- حب الوطن والانتماء له ومعرفة الرموز الوطنية، وبث الوعي لديه بتاريخ الوطن وحضارته.
- التحلي بالأخلاق الحميدة والآداب العامة وحب الآخرين وحسن معاملتهم والعطف على الضعفاء والمحتاجين، وتدريب الطفل على المشاركة في تحمل مسئولية غيرهم.
- حب النظام واحترام الأجهزة والمؤسسات التي تنظم شئون المجتمع وترعى مصالح المواطنين.
- حب العمل الجماعي والتطوعي من أجل الوفاء بحقوق الآخرين.

بالنسبة للمؤسسات التربوية (الروضة، المدرسة، الجامعة):

الروضة:

- توجيه البرامج والأنشطة إلى معرفة الأطفال بالواقع المحيط بهم.
- تربية الأطفال على الشعور بالمسئولية الاجتماعية.
- غرس مفاهيم التعاون وحب الغير لدى الأطفال.
- تربية الأطفال على إدراك معنى الاحتياج أو الافتقار إلى شيء معين.

- تدريب الأطفال على مساعدة الآخرين وفق قدراتهم.

المدرسة/ الجامعة:

- تنمية إحساس الطلاب بمشكلات المجتمع وإعدادهم للمشاركة في إيجاد حلول لها.
- تنمية وعي الطلاب بما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق في حدود خصائص وطبيعة كل مرحلة تعليمية.
- تدريب الطلاب على خدمة المجتمع من خلال الاشتراك في مشاريع تخرج أو عضوية بعض الجمعيات الأهلية.
- تضمين المناهج الدراسية مفاهيم معينة مثل : (المساواة والتعاون والمشاركة الاجتماعية والمواطنة والعدل والحق والواجب) ، مع توفير المعلومات التي تجعل من الطلاب مشاركين إيجابيين في مجتمعهم.
- تخصيص بعض المواد الدراسية عن العمل التطوعي مثل (التربية الوالدية ، التربية الحياتية ، التربية الأسرية ، التربية البيئية ، المشاركة المجتمعية).
- إجراء مشروعات شراكة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية يشترك فيها الطلاب.
- إحداث تنوع في برامج النشاط الطلابي لتشمل برامج تربوية واجتماعية وثقافية وبيئية وسياحية.
- تدريب الطلاب على مهارات الاتصال والحوار والقدرة على حل المشكلات والتقييم الذاتي.
- إعداد برامج مرافقة للمناهج على مستوى المدرسة والجامعة تعزز من قيمة العمل التطوعي والانتماء إلى الوطن.
- مشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني في لجان التعليم وكذا مشاركة القيادات التعليمية في مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني.

- تبادل الأنشطة المختلفة بين المؤسسات التربوية ومنظمات المجتمع المدني والأجهزة الثقافية والإعلامية.
- أن يوجد دور للجامعة والمؤسسات البحثية في معاونة منظمات المجتمع المدني في إعداد برامجها ومشروعاتها الموجهة للطفولة.
- توفير البحوث العلمية التي تثري وتقوي من عمل منظمات المجتمع المدني.
- أن تساهم الجامعة في دعم المنظمات من خلال بناء قدرات العاملين بها بما يساعد على إثراء العمل وتحقيق أهداف المنظمة.

بالنسبة لدور العبادة:

- توجيه الخطاب الديني إلى تقوية الانتماء إلى الوطن وتشجيع الأفراد على القيام بواجباتهم الاجتماعية.
- حث طوائف المجتمع على التعاون والمشاركة كل حسب مجال تخصصه وقدراته في صورة عمل جماعي يعبر عن الوحدة وتماسك بناء المجتمع.
- إبراز قيمة وأهمية العمل التطوعي في التعاون مع الأجهزة الرسمية للوفاء بحاجات الأفراد والنهوض بالمجتمع.
- إظهار حقوق الطفل وأهمية العمل على الوفاء بها.

المحور الخامس : تقنيين التشريع مع تطوير نظم المتابعة والتقييم داخل منظمات المجتمع المدني المعنية بالطفل ، وذلك من خلال الآتي:

- إعادة النظر في النظام التشريعي والمناخ التنظيمي الذي تعمل في إطاره منظمات المجتمع المدني.
- مشاركة جميع الأطراف (رسمية وغير رسمية) في إعداد التشريعات والقرارات واللوائح المعنية بمنظمات المجتمع المدني.

- التخفيف من بيروقراطية الهيئات الإدارية المسئولة عن الإشراف على منظمات المجتمع المدني.
- تفعيل الآليات الموجودة داخل كل وزارة بما يساعد على التواصل بين الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.
- وضع نظم للمتابعة والتقييم لأنشطة منظمات المجتمع المدني تتسم بالشفافية والوضوح.

المحور السادس : بناء القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال الآتي:

- توفير الكوادر البشرية المتخصصة والمدربة على إنجاز العمل بطرق أكثر إبداعاً وتجديداً، وكذا القدرة على تعبئة وتنظيم المتطوعين.
- رسم سياسات فاعلة لتوفير التمويل والعمل على تنوع مصادره لدعم منظمات المجتمع المدني بما يساعدها على تحقيق أهدافها ويضمن استمراريتها في الوفاء بحقوق الطفل.
- ايجاد آليات جديدة تدعم من قدرة المنظمات على التشبيك مع المؤسسات والخبراء وجميع الجهات المعنية بالطفولة لإحداث تكامل في المشروعات التنموية الموجهة للطفل المصري عن طريق إعادة صياغة للعلاقات الموجودة حالياً بين المنظمات وباقي القطاعات الأخرى المعنية بالطفل.
- إعادة هندسة البنية الإدارية والتنظيمية للأجهزة الرسمية بهدف إحداث تغيير إيجابي في طبيعة العلاقة مع منظمات المجتمع المدني وإعطائها العديد من الامتيازات وتلبية حاجاتها وكذا السماح لها بالتخطيط وسن التشريعات ورسم السياسات المعنية بالطفولة.

النتائج المتوقعة:

بعد تحديد أهداف التصور ومراحل واعتبارات الوفاء بحقوق الطفل، وكذا السياسات الداعمة لتوظيف الجهود لتحقق أكبر استفادة ممكنة، فهناك نتائج متوقعة لتنفيذ كل ما سبق على أرض الواقع، تتمثل في الآتي:

- وجود مناخ وطني داعم للطفولة وقضاياها.

- وجود نظام مؤسسي يجمع / ينسق/ يوجه جميع الجهات نحو الوفاء بحقوق الطفل>وفق خطط وبرامج وآليات عمل جديدة تعمل على تضافر جميع الجهود وتوحيد مسارها.
- زيادة كفاءة العمل داخل منظمات المجتمع المدني نتيجة بناء قدراتها وتطوير أنظمة المتابعة والتقييم وتوحيد التشريعات.
- وجود بيانات ومعلومات حقيقية عن كل ما يقدم للطفل المصري تجاه الوفاء بحقوقه، بما يساعد على رصد التقدم وتحديد أوجه القصور التي تحتاج إلى دعم.
- تحويل الوعود والاتفاقيات التي تتعهد بها الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالطفولة من نصوص مكتوبة إلى واقع عملي يتمتع به جميع الأطفال بصفة أكيدة ومستمرة.

ملحق رقم (١)

الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة الوطنية العليا لشئون المجتمع المدني

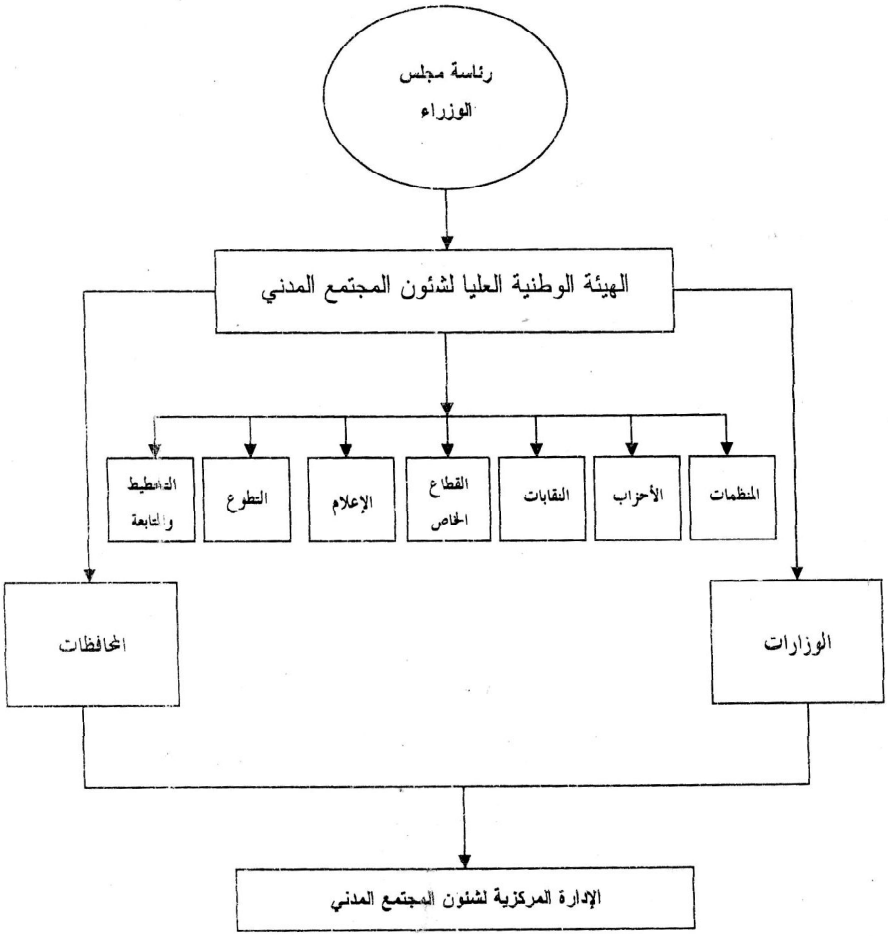

ملحق رقم (٢)

الهيكل التنظيمي المقترح لوزارة شئون المجتمع المدني

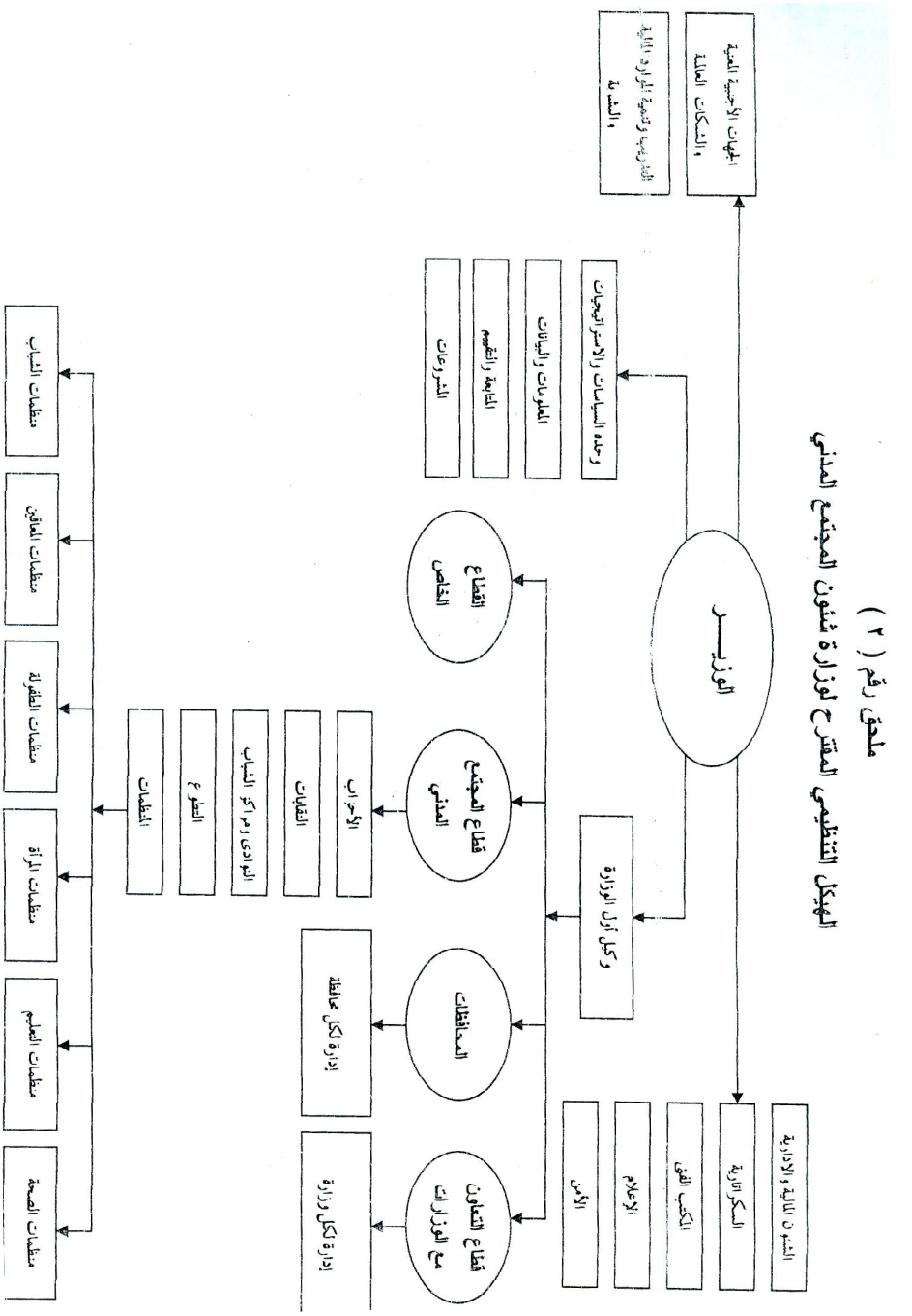

ملحق رقم (٣)

نموذج مقترح لمشروع في ضوء الخريطة البحثية للوفاء بحقوق الطفل

من خلال تحديد الأدوار وتكامل الجهود

البيانات والمعلومات	توصيف الاحتياجات	الخطوات التنظيمية	الجهود المطلوب الوصول إليها	دور الحكومة	دور منظمات المجتمع المدني	دور القطاع الخاص	دور الأحزاب	دور القنوات	دور وسائل الإعلام	دور الجامعة	دور البلديات ومراكز البحث العلمي	دور المجتمع المحلي	ملاحظات
▪ عدد الأطفال من سن (١ - ٤ عام) موزعون على مستوى الجمهورية (حضر-ريف- بادية) ▪ حصر الجهات المشتركة في المشروع ▪ معوقات الوصول الى الأطفال	وقاية الأطفال من الأمراض التى قد يتعرضون لها فى هذا السن المبكر الأمر الذي قد يودي بحياتهم أو إعاقتهم فيما بعد	وضع الخطة التى تكشف عن البيانات وتحديد الاحتياجات وطريقة تلبيتها في اطار زمني معين بما يساعد جميع الأطفال على الاستفادة من هذا الجهد ، في ضوء توزيع الجهود وتكاملها في صورة عمل واحد	▪ الكشف الطبي ▪ توفير التطعيمات اللازمة لوقاية الأطفال من الأمراض ▪ رفع الوعي بأهمية التطعيمات	▪ توفير الأطباء ▪ توفير المستلزمات ▪ توفير المعدات ▪ توفير قواعد البيانات ▪ متابعة العمل في المشروع	▪ توفير الأطفال ▪ دورات تدريبية للأطباء ، المرشدات ، الرائدات الريفيات ▪ متابعة العمل	تقديم الدعم المادي والتقني	تنظيم القوافل الطبية والندوات الصحية	▪ عقد الندوات الصحية ▪ بناء حملات لجمع التبرعات من أجل شراء الأمصال اللقاحية ▪ بناء حملات توعية مسموعة وقائد لسلالب الوقاية من الأمراض	توفير برامج إعلامية صحية عن التطعيمات وتوقيتاتها وأهميتها للطفل	توجيه الخطاب الديني لحث أولياء الأمور على أهمية رعاية أطفالهم صحياً والحرص على أخذ التطعيمات في أوقاتها	▪ توفير الأبحاث المتعلقة عن أمراض الأطفال في هذا السن ▪ مشاركة اتحادات الطلاب رفرق التنشئة في عملية التوعية والتطعيمات	▪ توفير الملكن تتجمع فيها الأمر بالمعلومات والتطعيمات ▪ توفير متطوعين لتسهيل مهمة من يقوم بالتطعيمات	الاستفادة من خبرة منظمة الصحة العالمية والتجارب الناجحة في هذا المجال

ملحق رقم (١)

نموذج مقترح لخطة زمنية لمشروع يجمع بين جميع فعاليات قمة بطريقة ألى مصر

الأنشطة	وصف المهام	الشركاء	المستفيدين	النتائج / المخرجات	الوقت	المكان
وقاية الأطفال من الأمراض عن طريق التطعيم	١- البحث عن المعلومات : - صعف الوعى و معرفة الأطفال بأهمية التطعيم - ضرورة الوصول إلى معدل الأطفال بأكثر فعالية معدل كان منخفض - تأثير أسعار التطعيم على الوصول - ضرورة الوصول إلى معدل التغطية - وضع استراتيجيات لتطوير و الارتقاء بالبرنامج ٢- إعداد استراتيجية لتحقيق أهداف المشروع ٣- حصر جميع الأطفال من سن صفر إلى عام ٤- تشكيل لجنة من الجهة الرئيسة (الوزارة) تضم ممثلين عن الجهات المعنية بالتنسيق بين جهود العمل الأهلى و الحكومى لتطوير و تنفيذ المشروع . ٥- توفير الفيروسات اللازمة لكل طفل حسب السن المحدد ٦- وجود نظام رصد يقيس الجهة الأساسى للوحدة ٧- إعداد جداول لتطعيم طفل فى كل مرة ٨- توفير التطعيم الروتينى لجميع الأطفال ٩- الاستعانة بالمتطوعين للمساعدة فى الوصول إلى كل طفل مستهدف ١٠- الاستعانة بجميع وسائل الإعلام لتوعية الجمهور وضرورة تطعيم أطفالهم وكذا حث المجتمع للتعاون معكم فى إنجاح الحملة ١١- تكثيف الإشراف والمتابعة على جميع المستويات	- الجهود المشتركة الرسمية - منظمات المجتمع المدنى: - الأحزاب - النقابات - وسائل الإعلام - مؤسسات ومراكز البحث العلمى - دور العبادة - المجتمع المحلى	جميع أطفال مصر من سن صفر إلى عام واحد على مستوى الجمهورية	تحقق تعاون جميع قطاعات المجتمع للوصول إلى تغطية شاملة بنسبة ١٠٠% لجميع الأطفال من سن صفر إلى عام المستهدف تطعيمهم ضد الأمراض فى المدن والقرى والنجوع	يحدد لمدة عام وفق الخطة الموضوعة	أ- مكان التخطيط والإعداد: يتم داخل الجهة الرسمية المعنية بالتنسيق بين الجهات المشتركة ب- مكان التنفيذ: الوصول إلى كل طفل داخل منزله
	المتابعة					
	المهام	**المسئوليات**				**الوقت**
	- التأكد من قيام كل شريك فى هذا المشروع بالدور الذى حدد له بناء على رغبته فى المساهمة والمشاركة فيه . - متابعة رصد المعوقات والتأكد منها حال ظهورها . - التأكد من سلامة المعدات والأدوات المستخدمة فى الحملة فى الوقت المحدد لها . - متابعة تنفيذ خطوات التوعية الإعلامية . - التأكد من حصر جميع الأطفال من سن صفر إلى عام . - متابعة عمليات التدريب القائمين على عمليات التطعيم .	- تشكيل لجنة من قبل الجهة الرسمية المعنية بالتنسيق ومعاونة كل شريك فى المشروع . - إعداد تقارير عن كل شريك فى المشروع عن ما تم من أعمال فى ضوء المهام المسندة إليه . - إعداد تقارير عن اللجنة المعنية بمتابعة تنفيذ المشروع . - متابعة جهة الرسمية (الوزارة) المعنية بتسجيل العمل بسجلات الجهات الرسمية وغير الرسمية .				موزع حسب الخطوات المنهجة لكل جهة مشتركة فى المشروع فى ضوء الوقت المحدد للخطة بوجه عام

المراجـع

(1)Children's Fund (UNICEF) : The State of the World's Children 1999 Education , United Nations Children's Fund (UNICEF), New York,1999, P .71.

(٢) شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية علي مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٨٨.

(٣) إبراهيم السعودي: الجهود التربوية لمنظمات المجتمع المدني في تربية الطفولة في جمهورية مصر العربية (دراسة تقويمية)، رسالة دكتوراه-غير منشورة، كلية التربية-جامعة المنصورة،٢٠٠٧، ص٤٢٤-٤٣٠.

(4) United Nations Children's Fund (UNICEF): Human Rights for Children and Women, How UNICEF Helps Make Them A reality, United Nations Children's Fund (UNICEF), New York, 2002, P.9.

(5)Judith L. Evans: Early Childhood Care and Development (Where we Stand and the Challenges we face), UNESCO, France, 1998, P.32.

(6)United Nations Children's Fund (UNICEF) and OAU: The African Common Position as Africa's Contribution to the Ungas on Children's, Pan African on the Future of Children's, United Nations Children's Fund (UNICEF) and OAU, Cairo, 28-31 May 2001, P.15.

(7) ——— : The State of the World's Children 2001, the Early Childhood, United Nations Children's Fund (UNICEF), New York, 2001, P.65.

(8) ——— : The State of the World's Children 2002 Leadership, United Nations Children's Fund (UNICEF), New York, 2002, Pp. 53-69.

(9) Judith L. Evans: Early Childhood Counts (A Programming Guide on Early Childhood Care for Development), The World Bank, Washington, 2000, P. 6

(١٠) جابر محمود طلبة : " سياسة تربية الطفل في مصر بين التناقض والتوافق" ، مؤتمر رابطة التربية الحديثة بالتعاون مع كلية التربية جامعة المنصورة (السياسات التعليمية في الوطن العربي) ، ١٩٩٢م ، ص ٤٣٢ .

(١١) المرجع السابق.